



مركز الخليج للأبحاث
العربية للجامعة



من وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب «مفارقة المسمى وتناقض السلوك»

ما أبعاد وتداعيات القرار الأمريكي على العقيدة العسكرية الأمريكية؟

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

بمركز الخليج للأبحاث



المرتبطة بالبنية الإقليمية ثم الدولية التي دفعت الولايات المتحدة لتكون أحد أكبر القوى الدولية عسكرياً واقتصادياً وإن تأخرت سياسياً عن هذا المضموم بشكل نسبي في ظل عزلتها السياسية التي تبناها بداية «جيمس مونرو» عشرينات القرن التاسع عشر واستمرت إلى غاية الحرب العالمية الثانية

في يونيو من سنة ١٩٤٧ تحت طائلة التحولات الكبرى التي تداعت لها موازين النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها أوروبا مدمرة منهكة تعيش متلازمة «الانتصار والهزيمة» في آن واحد. فهي وإن كانت تخلصت من النازية إلا أنها خسرت قيادة النظام الدولي في ظل تراجع نفوذ الإمبراطوريات التقليدية الفرنسية والبريطانية وصعود لاعبين جدد (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لملأ هذا الفراغ، حين آلت قيادة العالم الليبرالي الحر إلى الولايات المتحدة، في ظل هذه الأوضاع حملت إدارة «هاري ترومان» على عاتقها مسيرة الواقع الجديد الذي كانت أولى ارهاصاته إنشاء قانون الأمن القومي الذي كانت من مخرجاته تغيير اسم وزارة الحرب إلى ما يُعرف بـ «المؤسسة العسكرية الوطنية»، ولاحقاً بـ «وزارة الدفاع الأمريكية» سنة ١٩٤٩، حين استمر هذا المسمى لغاية التغيير الأخير

تيمناً بإرث الآباء المؤسسين وضمن حزمة قراراته الاستثنائية التي تدخل في حيز المراسيم التنفيذية الخارجية عن نطاق موافقة الكونجرس، أقدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تغيير اسم وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الحرب، ما ترك جملة من الأسئلة حول دوافع القرار وتأثيره المنتظر على العقيادة العسكرية الأمريكية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد طلاق الولايات المتحدة عن عزلتها السياسية دون رجعة، فضلاً عن تداعياته على السلوك الخارجي لأكبر قوة عسكرية في العالم. وارتباطاتها اتجاه حلفائها. وحدود خلافها مع أعدائها ومنافسيها، والأكثر من كل هذا تأثير ذلك على الانتشار العسكري الأمريكي الخارجي ذات النمط الإمبراطوري والذي لطالما ساهم في بناء ثم استمرارية الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي

تاريخ المسمى وروافد إعادة بعثه من جديد:

منذ تأسيس الاتحاد الفدرالي الأمريكي في شكله الأlem سنة ١٧٧٦ اتخذ الكيان الجديد استراتيجية متدرجة في بناء مؤسساته، على غرار الكونجرس الذي تأسس بموجب الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ وعقد اجتماعه الأول سنة ١٧٨٩، وفي أغسطس سنة ١٧٨٩ قام الكونجرس بتأسيس وزارة الحرب الأمريكية للإشراف على الجيش والبحرية ومشاة البحرية، قبل أن تستقل وزارة البحرية الأمريكية عن وزارة الحرب سنة ١٧٩٨.

صمد مسمى «وزارة الحرب» قرابة ١٥٨ عاماً رغم التحولات البنوية الكبرى سواء تلك التي مرت بها هيكل الاتحاد الفيدرالي الأمريكي ذاته بعد الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ستينيات القرن التاسع عشر بقيادة «ابراهام لينكولن»، أو تلك



نظرياً كثيرة هي الدوافع التي ساقها تراسب وكمبيوتر مسؤولي ادارته لتبرير خطوتهم، وان كان جلّ التبريرات قد سيقت وفق ما عهدهم في خطابات اقطاب الادارة الأمريكية الراهنة المتمحورة حول قاعدة «فرض السلام بالقوة» بما يعكس ويحيى هيبة القوة العسكرية الأمريكية وقدرتها على حماية مصالحها وضبط سلوك منافسيها



في ذات السياق تبرز معالم تأثير تغيير «السمى» على العقيدة العسكرية الأمريكية، وهو ما حملته بيانات البيت الأبيض في هذا الشأن، والتي اشارت إلى أن المسمى القديم أي «وزارة الدفاع» هو دفاعي أكثر من اللازم، في حين المراد حسب ذات البيانات أن تكون الولايات المتحدة هجومية كذلك

العقيدة العسكرية الأمريكية بين مفارقـات «السمى» وتناقضـات «السلوك»

بين «العقيدة الدفاعية» و«العقيدة الهجومية» التي استند إليها خطاب تراسب وما حمله من مبررات التغيير تبرز مفارقة حدود التناقض بين «السمى» و«السلوك»، فخلال قرابة القرن ونصف القرن ورغم أنها كانت تحت مسمى «وزارة الحرب» إلا أن جلّ الجهد

ال العسكري الأمريكي كان دفاعياً. إما حبس الحدود الأمريكية أو أنه لم يخرج في أقصى مستويات تمدده عن المحيط الاقليمي سواء ضد البريطانيين أو ضد الإسبان والمexicanos لاحقاً، وحتى خلال الحربين العالميتين فقد اتخذ التدخل الأمريكي نمط الدفاع عن الحلفاء الذين لم يكونوا في خانة المبادرين رغم الأساليب الدفينة وراء الحربين

وعلى النقيض من ذلك شهدت فترة ما بعد ترسيم مسمى «وزارة الدفاع» سنة ١٩٤٩ جنوح السلوك الأمريكي نحو تبني «العقيدة الهجومية» خارج نطاق ما يحمله المسمى الجديد من معانٍ، اين تجلّى ذلك خلال الحرب الكورية توازياً مع تبني المسمى الجديد «وزارة الدفاع» ثم تلى ذلك الحرب في فيتنام وصولاً لغزو أفغانستان والعراق وقبلهما الصومال وليبيا وغيرها من حالات، ولا يخرج القصف الأمريكي لإيران مؤخراً والتهديد العسكري لفنزويلا عن هذا السياق، على النحو الذي لم يخلو عقد إلا وخاضت الولايات المتحدة حرباً إما بشكل مباشر أو بالوكالة، وان كان كل هذا السلوك الخارجي لا ينفك في ذاته عن جملة من الدوافع والأسباب سواء الداخلية منها المرتبطة بلوبي الصناعة العسكرية الراغب دوماً في توسيع اسواقه الخارجية أو اللوبي النفطي الراغب هو الآخر دوماً لتوفير الموارد الازمة، أو الخارجية منها المرتبطة بحماية موقع التفوق الاستراتيجي الأمريكي أمام الخصوم والمنافسين وبخاصة في أهم دوائر الصراع الاستراتيجي التي تشهد حالة من الاستقطاب الحاد على النفوذ والهيمنة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والمحيطين الهادئ والهندي والممرات المائية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد العالمي، وهي كلها تقع ضمن جوهر بناء واستمرار الانتشار الإمبراطوري الأمريكي في بعده العالمي.



مزاج بين ما هو استراتيجي وشخصي «دلالات القرار وتداعياته»

ترامب كرجل سلام، وبين واقع جنوح الممارسة نحو التهديد بتفعيل أدوات القوة الخشنة التي يعتبر مصطلح «الحرب» احد دلالاتها.

وبغض النظر عن مدى نجاح مساعي ترامب الراهنة في ظل ما يواجهه المسمى الجديد من عوائق دستورية وقانونية ومؤسسية مرتبطة أساساً بموافقة الكونجرس عليه، ما جعل القرار يستغل ذلك الهامش الذي سمح به القانون وهو قدرة الرئيس على تغيير الاسم الفرعى (المسمى الثاني) لأى وزارة، أو ما تعلق بالتكلفة المالية لترسيم هذا القرار والذي يصل لمليار دولار حسب تقارير أمريكية، إلا أن الثابت أن لتغيير الاسم ما بعده، سواء فيما تعلق بمستقبل الموقع الأمريكي المهيمن في العلاقات الدولية أو ما تعلق بمدى قدرة الولايات المتحدة على فرملة هذا الانكماش المتأني والمرن في تفعيل ما تمتلكه من أدوات القوة بما فيها العسكرية والتي تقع في صلب عقيدتها العسكرية، خاصة في ظلربط بعض التقارير لقرار ترامب بالاستعراض العسكري الصيني المهيّب الأسبوع الفارط، الذي أخذ ببعاداً استراتيجياً أكبر من كونه حدثاً مرتبطاً بإحتفالية النصر خلال الحرب العالمية الثانية، إلى مسارات أخرى مرتبطة بمعالم صناعة تكنولوجيا مناهض للهيمنة الأمريكية محوره الصين واطرافه روسيا والهند وكوريما الشمالية ودول أخرى، يعُد مزعجاً بل ومهدداً لحدود الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي، وقد يكون هذا ما استشعره دونالد ترامب الذي لا تكاد الصين تنفك عن خطاباته إلا فيما هو نادر، وكان بذلك سبباً مباشرأ في لحظة اتخاذ القرار بالانتقال من مسمى «وزارة الدفاع» إلى «وزارة الحرب».

على ضوء سلوك ترامب الذي ترسّخ خلال عهده الأولي وازداد رسوحاً خلال الثانية، سيتضح بما لا يدع للشك مدى تأثيره بعد الشخصي في صناعة القرار الأمريكي خارج الأطر التقليدية التي لطالما تعودت عليها الولايات المتحدة في السبعة عقود الماضية، على النحو الذي امتزجت فيه أركان الطرح **السلوكي** في علم السياسة والمرتهن للبنية السلوكية لصاحب القرار بنظيره **الواقعي** المرتهن للقوة كمحدد رئيسي في تفسير العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في نهجها الصراعي، وهو مزيج ومهماً ما سيتخذه من مقاربات تفسيرية إلا أنه حتماً سيبقى بعيداً كل البعد عما يرتهن له الطرح الليبيرالي المستند للتعاون وتعزيز التكتلات الدولية في تفسير ذات الظواهر، وهو ما ترجمه دونالد ترامب ضمن احيائه لانعزالية وحمائية الآباء المؤسسين تحت شعار «أمريكا أولاً»، وسياساته اتجاه الروابط العابرة للأطلسي وحلفاء الولايات المتحدة التقليديين في أوروبا

سياسة ترامب القائمة على استراتيجية «القوة لفرض السلام» ورغم أنها تدخل في ذات سياق ما روج له «ثيودور روزفلت» بداية القرن العشرين ضمن ما عُرف يومها بـاستراتيجية «العصا الغليظة» كتعبير عن الحدود الفاصلة بين آليات القوة الناعمة والتفاوض في مقابل التهديد بالقوة العسكرية، إلا أنها في الحالة الراهنة ستثال هي الأخرى نصيبيها من المفارقة بين مطالب الخطاب ومتطلبات الممارسة، وهذا في ظل تناقض الخطاب الرسمي الراغب في التسويق للسلام ولشخص دونالد



Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المرفقة للجامعة



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

